الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة ميلة
كلية الحقوق
قسم: الحقوق

محاضرات في:

منهجية إعداد مذكرة

موجهة لطلبة سنة ثانية طورالماستر شعبة :الحقوق، تخصص: قانون عقاري

السداسي الثالث

من إعداد الدكتور: ايمان بغدادي
الرتبة: أستاذ محاضر قسم – ب-

السنة الجامعية 2026/2025

مقدمة:

إن إعداد مذكرة علمية أو بحثية ليس مجرد عملية جمع معلومات وتدوينها، بل هو مسار أكاديمي ومنهجي يتطلب التزاماً صارماً بخطوات مدروسة ومنظمة، فالمنهجية تمثل البوصلة التي توجه الباحث منذ بداية التفكير في الموضوع إلى غاية صياغة النتائج النهائية، فاتباع منهجية دقيقة يساعد الطالب على ضبط موضوعه وتحديد إشكاليته بشكل واضح، بما يجعله قادراً على تجنب التشتت والابتعاد عن السرد العشوائي الذي قد يضعف قيمة عمله.

كما أن المنهجية تمنح للمذكرة طابعاً علمياً رصيناً، لأنها تجعل البحث منسجماً ومترابطاً بين مختلف أجزائه، بدءاً من المقدمة ووصولاً إلى الخاتمة، فهذا الترابط لا يظهر تلقائياً، بل يتطلب تخطيطاً مسبقاً وخطوات منهجية تتعلق بالتحليل، المقارنة، التفسير، والنقد، إضافة إلى ذلك فإن الالتزام بالمنهجية يمكن الباحث من استعمال المصادر والمراجع بشكل سليم، مع احترام القواعد الأكاديمية في التوثيق والإحالة، مما يجنبه الوقوع في الأخطاء العلمية أو شبهة الانتحال.

إن أهمية المنهجية تتجلى أيضاً في تمكين الباحث من تنظيم وقته وتوزيع جهده عبر مراحل محددة: من اختيار الموضوع، وضع خطة البحث، جمع المادة العلمية، تحليلها، ثم عرض النتائج، وبدون هذه الخطوات، قد يغرق الطالب في فوضى معرفية تجعله يفقد السيطرة على بحثه، كما أن المنهجية تساهم في توجيه الباحث نحو صياغة إشكالية دقيقة وأسئلة فرعية تساعد على معالجة الموضوع بعمق، بدلاً من الاكتفاء بالمعالجة السطحية.

من جانب آخر، فإن الالتزام بالمنهجية يعكس مدى نضج الباحث وجديته، حيث يُظهر للمشرف ولجنة المناقشة أنه قادر على احترام القواعد العلمية المتعارف عليها، كما أن المنهجية تجعل المذكرة قابلة للقراءة والفهم من قبل القارئ، لأنها تنظم الأفكار وتعرضها بشكل منطقي يسهل تتبعها، ولا يمكن إغفال أن المنهجية هي التي تسمح بالانتقال من مجرد جمع المعلومات إلى إنتاج معرفة جديدة، وذلك عبر التحليل النقدي والاستنتاج.

باختصار، فإن اتباع منهجية في إعداد المذكرة ليس مجرد إجراء شكلي، بل هو ضرورة علمية تضمن جودة البحث ومصداقيته، وتؤهل صاحبه لاكتساب مهارات أكاديمية متقدمة يمكنه الاستفادة منها في مساره العلمي والمهني مستقبلاً.

الفصل الأول: ركائز البحث العلمي في المذكرات

تقوم المذكرات الأكاديمية على مجموعة من الأساسيات العلمية التي تمنحها الطابع الجاد والرصين، وتجعل منها عملاً منهجياً يساهم في إثراء المعرفة، أول هذه الأساسيات هو **تحديد الموضوع** بدقة ووضوح، بحيث يكون قابلاً للمعالجة ومناسباً لإمكانيات الطالب الزمنية والمعرفية، ثم يأتي **صياغة الإشكالية** التي تعد جوهر البحث، إذ يجب أن تكون دقيقة، مختصرة، ومفتوحة على النقاش العلمي، لأنها هي التي تحدد اتجاه المذكرة وتوجه الباحث في عمله.

من بين الأساسيات أيضاً وضع **أهداف البحث** بشكل واضح، سواء كانت أهدافاً معرفية لفهم ظاهرة معينة، أو تطبيقية لحل إشكال عملي، يلي ذلك ضرورة وضع **فرضيات** أو تساؤلات فرعية تساعد في تفكيك الموضوع إلى أجزاء قابلة للدراسة والتحليل، كما يُعد **اختيار المنهج** من أهم الركائز، حيث يجب أن يتناسب مع طبيعة الموضوع، سواء كان منهجاً وصفيّاً، تحليلياً، مقارناً، أو تاريخياً.

وتتجلى أسس البحث كذلك في **جمع المادة العلمية** من مصادر متنوعة وموثوقة، تشمل المراجع المكتوبة كالكُتب والمقالات، إضافة إلى التشريعات والأحكام القضائية والدراسات الميدانية إن اقتضى الأمر، ولا يقل أهمية عن ذلك الالتزام بقواعد **التوثيق العلمي** الدقيقة، باعتبارها دليلاً على الأمانة العلمية واحترام حقوق المؤلفين، وكوسيلة لتقوية مصداقية البحث.

تُعد الأمانة العلمية أحد الركائز الأساسية لأي بحث أكاديمي أو مذكرة، فهي تعكس مدى التزام الباحث بالقيم الأخلاقية والمعايير العلمية المتعارف عليها، فالالتزام بالأمانة يعني تقديم المعلومات والمصادر كما هي دون تحريف أو اقتباس خاطئ، وعدم نسب أفكار الآخرين إلى الذات، وهو ما يعرف بالانتحال العلمي الذي يُعد من أكبر المخالفات الأكاديمية، وللأمانة العلمية دور مباشر في **تعزيز مصداقية البحث**، فالباحث الذي يوثق مصادره بدقة ويذكر كل الاقتباسات، يُظهر جديته واحترامه للمعايير الأكاديمية.

إذ ترتبط الأمانة العلمية ارتباطاً وثيقاً بأساسيات البحث العلمي، مثل تحديد الموضوع وصياغة الإشكالية والفرضيات، حيث لا يمكن أن تكون النتائج المشتقة موثوقة إذا كانت المادة العلمية التي اعتمد عليها الباحث غير موثقة أو منقولة بلا إذن، كما أن جمع المصادر من كتب ومقالات وأبحاث موثوقة والاعتماد عليها بطريقة سليمة يضمن **سلامة البحث من الأخطاء العلمية** ويعزز قيمة النتائج التي يتم التوصل إليها.

علاوة على ذلك، تُسهم الأمانة العلمية في **تنمية التفكير النقدي لدى الباحث**، إذ تجبره على التمييز بين المعلومات الدقيقة والمضللة، وتدفعه إلى تحليل المادة بدلاً من النقل الأعمى، ويظهر الالتزام بالأمانة العلمية أيضاً في **التوثيق السليم للمراجع** داخل المذكرة، سواء عبر الهوامش أو قائمة المراجع، وهو ما يسهل على القارئ التحقق من المصادر ومتابعة البحث.

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

البحث العلمي يمثل عملية متواصلة من التفكير والتحليل والتقصي، وهو نشاط يهدف إلى فهم الظواهر واستكشاف العلاقات بينها من خلال خطوات منهجية منظمة، خلال البحث يواجه الباحث مشكلة أو إشكالية تتطلب معالجة دقيقة، ويقوم بتجميع المعلومات والبيانات من مصادر متنوعة لمقارنتها وتحليلها، هذه العملية تمنح الباحث القدرة على التمييز بين المعلومات الصحيحة والمغلوطة، وتمكنه من بناء تصور شامل للموضوع المدروس، كما أن البحث العلمي يشجع على النقد والتحليل، بعيداً عن النقل الأعمى، مما يعزز قدرة الباحث على التفكير المستقل.

فمن أهم خصائص البحث العلمي أنه يتطلب الصبر والدقة والانضباط، إذ لا يمكن الوصول إلى نتائج موثوقة إلا من خلال متابعة دقيقة للخطوات وتحري الدقة في جمع البيانات، كما أن البحث العلمي يعتمد على الملاحظة والتحليل المقارن، بحيث يُمكّن الباحث من التوصل إلى استنتاجات واضحة تعتمد على الأدلة وليس على التخمين أو الرأي الشخصي فقط أثناء العمل البحثي، يكتسب الباحث مهارات تنظيمية، حيث يتعلم كيفية ترتيب أفكاره ووضع خطة واضحة تسمح له بالانتقال بسلاسة من مرحلة إلى أخرى.

إن القدرة على صياغة الفرضيات وطرح الأسئلة الدقيقة تساعد على توجيه البحث نحو النتائج المطلوبة، وتجنب التشتت في الموضوعات الفرعية التي قد تشتت الانتباه، كما يتيح البحث العلمي للباحث التعامل مع المراجع والمصادر بشكل نقدي، بحيث يستطيع تقييم مصداقيتها وأهميتها بالنسبة للموضوع، كما أن العمل البحثي يعزز مهارات الكتابة الأكاديمية، إذ يدرب الباحث على التعبير عن الأفكار بوضوح ومنطقية، مع مراعاة تسلسل المعلومات وربطها بشكل مترابط.

النتيجة النهائية للبحث العلمي ليست مجرد جمع معلومات، بل هي تقديم رؤية جديدة أو تسليط الضوء على جوانب لم تُدرس من قبل، بحيث تضيف قيمة حقيقية للمجال العلمي المعني، ومن خلال البحث يكتسب الباحث قدرة على الابتكار والتجديد، ويصبح أكثر قدرة على مواجهة المشكلات العلمية أو العملية بكفاءة، في النهاية يمثل البحث العلمي تجربة متكاملة تنمي العقل والقدرات التحليلية، وتغرس الانضباط والمنهجية في التفكير، مما يجعل الباحث قادراً على تقديم معرفة دقيقة وموثوقة.

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

يشكل البحث العلمي الركيزة الأساسية للوصول إلى الحقائق العلمية ووضعها ضمن أطر من القواعد أو القوانين أو النظريات العلمية، حيث يمثل جوهر العلوم ويتميز العلم بأنه يقيني ومؤكد، ومدعوم بالأدلة والبراهين، ويتم التحقق منه عبر البحث المنظم وفق مناهج علمية دقيقة وهادفة، مع الاستعانة بالأدوات والوسائل البحثية المناسبة.

وقد عرّف الباحثون البحث العلمي بعدة طرق، تحاول توضيح مفهومه وطبيعته، من بينها:

"هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق يقوم بها الباحث بهدف اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، أو تطوير وتصحيح المعلومات القائمة، مع الالتزام بخطوات المنهج العلمي أثناء هذا الفحص الدقيق".

"البحث العلمي هو البحث المنهجي والمضبوط، القائم على التجربة والخبرة، لدراسة العلاقات المفترضة بين الظواهر الطبيعية".

"هو فن هادف وعملية مستمرة تهدف إلى وصف التفاعل بين النظريات والحقائق، للحصول على حقائق ذات معنى ونظريات تتمتع بقدرة تنبؤية".

ويمكننا أن نستنتج من خلال هذه التعريفات أن البحث العلمي الأكاديمي هو: "الاستعانة المنهجية بمجموعة من الأساليب والإجراءات المنظمة بهدف التوصل إلى حل أكثر فعالية لمشكلة معينة، مقارنة بما يمكن التوصل إليه بطرق أخرى، مع افتراض الالتزام بالدقة العلمية والنظام المنهجي في كل خطوة من خطوات البحث".

أ- أسس ومقومات البحث العلمي

وتتمثل في:

1. **تحديد الأهداف البحثية بدقة ووضوح:** يبدأ البحث العلمي باختيار موضوع محدد، مع توضيح ما يرغب الباحث في دراسته، تحديد المشكلة أو الظاهرة محل البحث، معرفة التخصص الدقيق للباحث، وتحديد الأسئلة البحثية وما يهدف الوصول إليه وكيف ومتى وأين.
2. **قدرة الباحث على التصور والإبداع:** ينبغي للباحث أن يوظف فكره وإبداعه، مع إلمامه بالأدوات والأساليب البحثية المتنوعة، والتمكن من تقنيات كتابة البحث العلمي بشكل منهجي.
3. **دقة المشاهدة والملاحظة:** يتطلب البحث مراقبة دقيقة للظاهرة المدروسة، وتحديد المقولات المتعلقة بها، وتحليل المتغيرات المحيطة، بحيث تؤدي هذه الملاحظة إلى وضع قوانين أو استنتاجات تتوافق مع الواقع.
4. **وضع الفرضيات المفسرة للظاهرة:** يضع الباحث أفكارًا أولية مجردة وموضوعية كفرضيات، تُختبر من خلال جمع الأدلة والحقائق العلمية، وإجراء التجارب، بعيدًا عن محاولة فرض رؤيته الشخصية على النتائج.

5. **القدرة على جمع الحقائق العلمية بشفافية ومصداقية:** يتعين على الباحث جمع البيانات من مصادر متعددة، وتنقيتها، وتصنيفها، وتمحيصها بدقة، قبل الانتقال إلى مرحلة تحليلها وفهمها.
6. **إجراء التجارب اللازمة:** تُجرى التجارب للحصول على نتائج علمية دقيقة ومتوافقة مع الواقع، وفي العلوم الاجتماعية يشمل ذلك تحليل الأسباب والعلاقات بين المتغيرات، ومتابعة تغيرها، واختبار صحة الفرضيات.
7. **الحصول على النتائج واختبار مدى صحتها:** بعد جمع البيانات وإجراء التجارب، يقوم الباحث بمقارنة النتائج مع الظواهر المماثلة للتحقق من صحة الفرضيات ومدى تطابقها مع الواقع.
8. **صياغة النظريات:** تمثل النظرية إطارًا فكريًا متكاملًا يفسر مجموعة من الحقائق العلمية في نسق مترابط، يعتمد على قواعد منهجية لمعالجة الظواهر أو المشكلات. يجب أن تستند صياغة النظرية إلى النتائج التي تم التحقق من صحتها، مع إمكانية تطبيقها على الظواهر المماثلة مستقبلاً، لتكون أساسًا للقوانين العلمية وتوضيح العلاقات بين المتغيرات في إطار الظواهر المدروسة.

ب-خصائص البحث العلمي

يمتاز البحث العلمي بمجموعة من الخصائص والمميزات التي يمكن استنتاجها من التعريفات السابقة، وأهمها ما يلي:

1. **بحث منظم ومضبوط:** البحث العلمي نشاط عقلي منظم ودقيق ومخطط، حيث تُحلل المشكلات وتُصاغ الفرضيات وتُجرى الملاحظات والتجارب ويُبنى على النظريات والقوانين من خلال جهود عقلية منظمة، بعيدًا عن المصادفات أو الأعمال العشوائية. هذا التنظيم يمنح البحث موثوقية كبيرة في نتائجه.
2. **بحث نظري:** يعتمد البحث العلمي على النظريات في صياغة الفرضيات، والتي تُعد بيانًا صريحًا يخضع للاختبار والتجربة.
3. **بحث تجريبي:** يرتكز البحث العلمي على الملاحظة والتجربة، حيث تُختبر الفرضيات عمليًا. البحث الذي يفتقر للتجارب والملاحظات لا يُعد علميًا، إذ إن التجربة جزء جوهري من العملية العلمية.
4. **بحث حركي وتجديدي:** ينطوي البحث العلمي على التحديث المستمر للمعرفة، مع استبدال المعارف القديمة بأخرى أحدث، مما يضمن التجديد والإضافة المستمرة في المعرفة.
5. **بحث تفسيري:** يستخدم البحث العلمي المعرفة لتفسير الظواهر والأحداث عبر مفاهيم مترابطة تُشكل النظريات، موضحًا العلاقات والأسباب وراء الظواهر.
6. **بحث عام ومعمم:** تكتسب المعلومات العلمية قيمتها عندما تكون قابلة للتعميم ومتاحة للجميع، بحيث يمكن لأي شخص الاطلاع عليها والاستفادة منها، كما هو الحال في الكشوف الطبية وغيرها من العلوم التطبيقية.

تعد معرفة هذه الخصائص أساسية لتوسيع فهم الباحث لمفهوم البحث العلمي، وضمان تطبيقه بشكل منهجي ودقيق.

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي

تتعدد أنواع البحث العلمي كالتالي:

الفرع الأول: أنواع البحث العلمي حسب الاستعمال

1. **المقالة**

هي بحوث قصيرة يقوم بها الطالب الجامعي عادة في مرحلة الليسانس، وتعرف أيضًا بالبحوث الصفية. تهدف المقالة إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بشكل سليم، واستخدام المكتبة ومصادرها، مع تعزيز قيم الأمانة العلمية وتحمل المسؤولية في نقل المعلومات. غالبًا لا تتجاوز المقالة عشر صفحات.

2. **مشروع البحث (مذكرة التخرج)**

وهو بحث أكثر تعمقًا من المقالة، يُطلب كجزء من متطلبات التخرج في الليسانس. يتطلب مستوى فكري أعلى وقدرة على التحليل والمقارنة والنقد. يعمل الباحث بالتعاون مع مشرفه على تحديد إشكالية ضمن موضوع معين، واختيار أدوات البحث المناسبة، وتنمية التفكير المنطقي والقدرة على السيطرة على المعلومات دون التركيز على الابتكار.

3. **الرسالة**

تعد الرسالة بحثًا متقدمًا يُنجز عادة لنيل درجة الماجستير. تهدف إلى تدريب الطالب على البحث المستقل تحت إشراف أكاديمي، وإظهار قدراته على التحليل النقدي والتبصر. تتصف الرسالة بالابتكار أو التحقيق في موضوع لم يُدرس من قبل، وتستغرق فترة أطول، قد تصل إلى سنة أو أكثر.

4. **الأطروحة**

تعد الأطروحة أعلى مستوى من البحث العلمي، وتُنجز لنيل درجة الدكتوراه. يقوم الباحث فيها باختيار الموضوع، تحديد الإشكالية، وضع الفرضيات، اختيار الأدوات والمنهجية، بهدف تقديم إضافة علمية أصلية. تختلف عن الرسالة بضرورة تقديم نتائج أعمق وأكثر دقة، وتستغرق عدة أعوام، وتعتمد على مراجع واسعة، وتؤكد قدرة الباحث على العمل المستقل.

الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي حسب أسلوب التفكير

وتظهر من خلال:

1. **التفكير الاستقرائي**

يقوم على ملاحظة الجزئيات والحقائق الفردية لتكوين إطار نظري يمكن تعميمه. يُنتج البحث الاستقرائي مجموعة من الفرضيات التي تُختبر لاحقًا، ويجيب عادة عن أسئلة مثل: ماذا؟ كيف؟ أين؟ ومن؟

2. **التفكير الاستنباطي (طريق القياس)**

ينطلق من المبادئ أو المسلمات العلمية للوصول إلى استنتاجات فردية. يستخدم للتحقق من الفرضيات أو إثبات استفسارات علمية. هناك علاقة تكاملية بين الاستقراء والاستنباط؛ فالاستقراء يبدأ بالجزئيات لتكوين القوانين، بينما الاستنباط يبدأ بالقوانين للوصول إلى الحقائق.

الفرع الثالث: أنواع البحث العلمي حسب النشاط البحثي

من خلال:

1. **البحث التنقيبي الاكتشافي**

يركز على اكتشاف حقيقة جزئية محددة دون تعميم النتائج، مثل تجارب المختبر أو جمع المصادر المتعلقة بموضوع معين.

2. **البحث التفسيري النقدي**

يعتمد على الإسناد والتبرير العقلي للوصول إلى حل مشكلة، ويتركز على تفسير الأفكار والمبادئ المعروفة، مع تقديم الحجج والمبررات المنطقية للوصول إلى نتائج أو حلول.

3. **البحث الكامل**

يجمع بين النوعين السابقين (التنقيبي والتفسيري)، ويهدف إلى حل مشكلة محددة، مع وضع فرضيات، وجمع الأدلة وتحليلها للوصول إلى نتائج منطقية يمكن تعميمها.

4. **البحث الاستطلاعي**

يهدف إلى التعرف على المشكلة وجمع المعلومات الأولية عنها، ويستخدم عند التعامل مع موضوع جديد أو معلومات محدودة.

5. **البحث الوصفي والتشخيصي**

يهدف إلى تحديد سمات وصفات ظاهرة معينة كمّيًا ونوعيًا، وتحليل مكوناتها ومقوماتها.

6. **البحث التجريبي**

يعتمد على الملاحظة والتجربة لاختبار صحة الفرضيات، ويستند إلى قوانين علمية عامة لإثبات النتائج.

المطلب الثالث: أهم المناهج في العلوم القانونية

تعد العلوم القانونية من المجالات التي تتطلب دراسة دقيقة ومنهجية واضحة لفهم النصوص القانونية وتطبيقها على الواقع العملي، ولهذا فإن اعتماد المناهج المختلفة يمثل أداة أساسية لتحقيق هذا الهدف، فمن أهم هذه المناهج ما يركز على التحليل التاريخي للقوانين، حيث يُمكّن الباحث من تتبع تطور التشريعات ومقارنتها مع الظروف الاجتماعية والسياسية لكل مرحلة، مما يتيح فهمًا أعمق للمرجعية القانونية الحالية وهناك المنهج المقارن الذي يعنى بدراسة قوانين دول أخرى للاستفادة من التجارب المختلفة، واستخلاص المبادئ العامة التي يمكن تطبيقها محليًا، إلى جانب ذلك نجد المنهج الوصفي، الذي يعنى بتصنيف القواعد القانونية وعرضها بشكل منظم بما يسهل على القارئ أو الطالب إدراك العلاقات بين النصوص والتشريعات المختلفة، كما يلعب المنهج التحليلي دورًا مهمًا في تفسير الأحكام القانونية وتوضيح أبعادها العملية، من خلال دراسة الحالات القضائية وتفكيك النصوص القانونية إلى عناصرها الأساسية، وفي بعض الأحيان يستخدم الباحثون المنهج الاستقرائي، الذي ينطلق من ملاحظات عملية وتجارب واقعية للوصول إلى استنتاجات عامة حول تطبيق القانون، إلى جانب المنهج النقدي الذي يتيح تقييم النصوص القانونية من حيث فعاليتها وعدالتها، كل هذه المناهج معًا توفر إطارًا متكاملًا لدراسة القانون، وتمكن من الربط بين النظرية والتطبيق، مما يعزز قدرة الفقهاء والممارسين القانونيين على تقديم حلول دقيقة ومستنيرة للمشكلات القانونية المعاصرة.

الفرع الأول: تعريف مناهج البحث العلمي

تعرف مناهج البحث العلمي على أنها عبارة عن الوسيلة أو الطريقة التي يتبعها الباحث العلمي من أجل عرض المعلومات والبيانات التي تم الإعتماد عليها من أجل إعداد بحثه العلمي بشكل منظم ومنسق فالمنهج البحثي هو عبارة عن وثيقة علمية تساعد الباحث في إعداد بحثه بشكل منظم وموثق.

هناك العديد من أنواع المناهج العلمية يجب على الباحث أن يختار نوع منهج معين يتناسب مع البحث المراد إعداده، فهناك المنهج التاريخي والمنهج التحليلي والمنهج الإستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التجريبي ... الخ

الفرع الثاني: أنواع مناهج البحث العلمي المستخدمة في العلوم القانونية

وتتمثل في:

أولا: المنهج القانوني التاريخي

وهو يعتبر من أبرز المناهج البحثية المستخدمة في إعداد الأبحاث التي تدرس العلوم القانونية، فمن خلال المنهج القانوني التاريخي يقوم الباحث بالبحث حول مشكلة معينة تتعلق بالعلوم القانونية وكل ما يخص الدساتير والتشريعات السابقة، فمن خلال الإعتماد على هذا المنهج في إعداد البحث العلمي يتم دراسة تطور القوانين و الدساتير والدراسات التشريعية السابقة، ويتعرف الباحث العلمي على المشكلات القانونية التي تم التعرض إليها في وقت سابق.

ثانيا: منهج المقارنة القانوني

يعتمد منهج المقارنه القانوني على القيام بالمقارنة بين القوانين والدساتير والأحكام التشريعية بين بلدين أو أكثر ويكون الهدف الأساسي من عملية المقارنة هو الحصول على قوانين ودساتير متطورة في دولة الباحث تتناسب مع التطور والحداثة التي يحدث في مختلف أنحاء العالم و في البلدان القوية بشكل خاص .

ثالثا: منهج التحليل القانوني

يعتبر هذا المنهج من المناهج البحثية الأكثر استخداماً في إعداد الأبحاث العلمية في العلوم القانونية ، فعند الإعتماد على هذا المنهج في إعداد الأبحاث العلمية في العلوم القانونية يقوم الباحث بتقسيم المشكلة التي يدور حولها البحث العلمي في مجال العلوم القانونية وفقاً لكل قسم قانوني و العمل على حل كل جزء منها بشكل منفصل عن الآخر و ذلك يضمن الحصول على أفضل الحلول للمشكلة التي يدور حولها البحث العلمي .

رابعا: المنهج القانوني الجدالي

وهو واحد من المناهج البحثية التي استخدمت قديماً، ولكنها لا تزال مستخدمة في وقتنا الحالي، تهدف هذه المناهج للقيام بوضع عدة حلول وتفسيرات للمشكلة التي يدور حولها البحث العلمي، ويجب أن تتميز تلك الحلول بالموضوعية.

خامسا: المنهج القانوني الإستدلالي

يطلق على هذا المنهج اسم المنهج القانوني الإستنتاجي أيضاً، حيث يعتمد هذا المنهج بشكل أساسي على الإستنتاج، فالباحث العلمي الذي يعتمد على المنهج القانوني الإستدلالي في إعداد بحثه العلمي يعتمد بشكل أساسي على الإستنتاج من أجل إيجاد حلول مناسبة للمشكلة التي يدور حولها بحثه العلمي، ويفرض هذا المنهج على الباحث الذي يرغب بالاعتماد عليه في إعداد بحثه العلمي العديد من الشروط و الخطوات التي تكون على الشكل التالي:

- بداية يجب على الباحث العلمي أن يختار عنواناً مناسباً للبحث القانوني ، بحيث يكون هذا العنوان متوافقاً مع الفكرة الأساسية للبحث العلمي المراد إعداده.
- بعد ذلك يجب أن يتم إعداد مقدمة البحث العلمي بحيث يجب أن تكون المقدمة معبرة عن أهمية البحث العلمي والغاية الأساسية منه، فالمقدمة الجيدة تجذب القارئ و تساعد على نجاح البحث العلمي.
- بعد ذلك يتوجب على الباحث العلمي القانوني أن يقوم بتحديد الغاية الأساسية من البحث المراد إعداده في مجال العلوم القانونية، وكما يتوجب على الباحث العلمي أن يذكر ما تم استخدامه من دساتير و قوانين في البحث العلمي مع ضرورة ذكر النتائج والحلول التي تم التوصل إليها.
- وبعد ذلك تاتي مرحلة كتابة الخاتمة بحيث يجب أن تتضمن الخاتمة على رأي الباحث ونبذه مختصرة عن البحث، مع ضرورة التأكد من موضوع الدقه اللغوية و العلمية و النحوية.

المبحث الثاني: الأمانة العلمية في البحث العلمي

السرقة العلمية ظاهرةٌ واسعةُ الانتشار تمثّل انتهاكًا للأمانة العلمية من خلال نسبِ أفكارٍ أو نصوصٍ أو نتائجٍ بحثية إلى شخصٍ غير صاحبها الفعلي، سواءٌ حصل ذلك عن قصدٍ أم عن طيشٍ أو جهلٍ بأساسيات الاقتباس، وتظهر السرقة العلمية بأشكال متعددة: اقتباسٌ حرفي دون توثيق، إعادة صياغة عملٍ آخر دون الإشارة إلى المصدر، تقديم بحثٍ مشترك على أنه عمل فردي، أو حتى شراء أعمالٍ جاهزة ونسبتها إلى النفس، وأسبابها متنوعة؛ ضغوط النشر، السعي للنجاح الأكاديمي السريع، قلة وعي الطلبة والباحثين بأساليب التوثيق الصحيحة، أو غياب رقابة صارمة في المؤسسات الأكاديمية.

ان عواقب السرقة العلمية جسيمة على المستويين الشخصي والمؤسسي: فقدان المصداقية، تعرض صاحبها للعقوبات التأديبية أو القانونية، والإضرار بسمعة المؤسسة البحثية بأكملها، وللوقاية منها لا بد من ترسيخ ثقافة النزاهة العلمية عبر التعليم والتدريب على مهارات الاقتباس والتوثيق، استخدام أدواتٍ تقنيةٍ للكشف عن الانتحال ووضع سياسات واضحة وعقوبات رادعة، في جوهرها النزاهة العلمية ليست مجرد قاعدة تقنية بل قيمة أخلاقية تشكّل أساس تقدم المعرفة وثقة المجتمع بالمؤسسات العلمية.

المطلب الثاني: مفهوم السرقة العلمية

تُعدّ السرقة العلمية من أخطر الظواهر التي تهدد ميدان البحث العلمي، كونها تمسّ بشكل مباشر مبدأ الأمانة والنزاهة الفكرية، فهي سلوك غير أخلاقي يقوم فيه الفرد بالاستيلاء على جهود غيره من الباحثين أو الكتّاب سواءاً كانت أفكارًا أو نصوصًا أو نتائج، وتقديمها على أنها من إنتاجه الخاص، هذه الممارسة تفقد العملية البحثية قيمتها الحقيقية، لأنها تُشوّه مسار المعرفة وتُضعف الثقة في المؤسسات الأكاديمية. كما أنها تعكس غياب المسؤولية لدى من يمارسها، إذ يُغلب المصلحة الشخصية على حساب المصداقية العلمية ومن شأنها كذلك أن تضعف روح الإبداع والابتكار، لأن الباحث يتكل على ما هو جاهز بدل إنتاج معرفة جديدة، لهذا أصبحت محاربة السرقة العلمية ضرورة ملحّة لضمان جودة البحث ورقيّه.

الفرع الأول: تعريف السرقة العلمية

طبقا لنص المادة 03 من القرار الوزاري رقم: 1082 المؤرخ في 27 سبتمبر 2020، الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، ان السرقة العلمية بمفهوم هذا القرار، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم، أو من يشارك في فعل تزوير ثابت للنتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

السرقة العلمية هي نسب أفكار أو كلمات أو نتائج بحثية إلى شخص غير صاحبها الفعلي من دون ذكر المصدر أو الإشارة إليه، ببساطة هي أخذ عملٍ فكري لآخرين وتقديمه على أنه منجز شخصي، سواءً كان ذلك بنسخ حرفي أو بإعادة صياغة دون توثيق.

وبالتالي فإن السرقة العلمية هي نسخ كلمات أو بيانات شخص آخر دون الإشارة إلى ذلك أو دون تحديد المصدر الذي استعان به الباحث في الحصول على تلك البيانات أو المعلومات، وتعد السرقة العلمية جريمة حتى وإن لم يتعمد الباحث فعلها فكون الباحث لا يعلم ليس عذراً يبرر موقفه من هذا الفعل المشين.

هذا وتعد السرقة العلمية هي أي شكل من أشكال النقل الغير قانوني في الأبحاث العلمية أو المنشورات أو الرسائل العلمية ماجستير ودكتوراه، حيث تدل الإحصائيات التي تم التوصل إليها من خلال المقالات والصحف أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر وبالأخص من قِبَل الطلاب الجامعيين والمقبلين على التخرج[1].

أولا: أسباب السرقة العلمية

تعود السرقة العلمية إلى مجموعة من الأسباب المتداخلة التي تجمع بين ما هو شخصي وما هو مؤسسي فمن أبرز الدوافع الفردية ضعف الوعي بأهمية الأمانة العلمية وعدم إلمام بعض الطلبة والباحثين بأساليب التوثيق الصحيحة، مما يجعلهم يلجؤون إلى النقل الحرفي أو إعادة الصياغة دون ذكر المصادر، كما أنّ ضغوط الزمن والرغبة في إنجاز البحوث بسرعة، إلى جانب السعي وراء النجاح الأكاديمي أو الترقية العلمية، قد تدفع البعض إلى الاستسهال واللجوء إلى الانتحال، يضاف إلى ذلك غياب الثقة في القدرات الذاتية أو ضعف مهارات البحث والكتابة، ما يجعل التقليد وسيلةً للهروب من الجهد الفكري، أمّا على المستوى المؤسسي، فإن نقص الرقابة الصارمة وضعف آليات الكشف عن الانتحال في بعض الجامعات إضافة إلى غياب الردع الفعّال والعقوبات الرادعة، كلها عوامل تساهم في تفشي هذه الظاهرة.

ثانيا: أثار السرقة العلمية

تتمثل في:

- فقدان المصداقية العلمية للشخص المتورط والمؤسسة التي ينتمي إليها.
- تدهور سمعة الباحث والمؤسسة الأكاديمية على الصعيدين المحلي والدولي.
- الإضرار بمسيرتِه المهنية (سحب النشر، رفض الترقيات، عقوبات تأديبية أو قانونية).
- تعطيل سير البحث العلمي وعرقلة التقدّم المعرفي بسبب اعتماد أعمال مكررة أو مزيفة.
- إضاعة الوقت والجهد على تدقيق وكشف الانتحال بدل تطوير المعرفة والإبداع.
- إحباط وتشتيت الباحثين الشرفاء الذين يبذلون عملاً أصيلاً من أجل الاعتراف العادل.
- فقدان ثقة المجتمع والجمهور في المخرجات العلمية والجامعات والمجلات العلمية.
- خسائر مادية محتملة (سحب تمويل، غرامات، تكلفة إعادة التحقيقات التأديبية).
- تقليل فرص التعاون العلمي الدولي نتيجة الشك في جودة العمل البحثي.
- تشجيع ثقافة الاعتماد على النسخ بدلاً من تنمية المهارات البحثية والأخلاق الأكاديمية.

[1] https://drasah.com/Description.aspx?id=7126

الفرع الثاني: أشكال السرقة العلمية

طبقا لنص المادة 03 التي وردت بها 12 بند بمثابة تعداد لأنواع السرقة العلمية وتتمثل في:

- **النسخ الحرفي:Copy–paste** نقل جمل أو فقرات كاملة من مصدر آخر دون وضعها بين علامات اقتباس أو ذكر المرجع.
- **إعادة الصياغة دون إسناد Paraphrasing بدون توثيق:** إعادة كتابة أفكار أو نصوص الآخرين بكلمات مختلفة دون الإشارة للمصدر.
- **انتحال الأفكار: Idea theft** استعمال فكرة أو نظرية منشورة لشخص آخر وتقديمها كفكرة أصلية للباحث.
- **الانتحال الذاتي: Self–plagiarism** إعادة نشر أجزاء من عمل سابق للباحث نفسه دون الإفصاح أو الإحالة.
- **نسب عمل مشترك لشخص واحد: Misattribution of authorship** تقديم بحث مشترك أو مساهمة الآخرين على أنها إنجاز فردي.
- **الاقتباس غير الكافي أو الخاطئ: Improper citation** ذكر المصدر بشكل ناقص أو خاطئ بحيث لا يمكن تتبعه أو التحقق منه.
- **استخدام مواد غير مكتوبة دون إذن Images/data/code بدون إسناد**(أخذ صور، بيانات، جداول، برمجيات أو تصميمات دون توثيق أو إذن).
- **شراء أو التعاقد على أعمال جاهزة: Contract cheating** شراء بحوث أو تكليف طرف ثالث لكتابة العمل ثم نسبته للذات.
- **الاستشهاد بمصادر وهمية أو مفبركة:** إدراج مراجع غير موجودة أو غير دقيقة لإضفاء مظهر علمي كاذب.
- **تزوير أو تحريف النتائج (مرتبط بسوء السلوك البحثي)** تغيير أو اختلاق بيانات ونتائج — وهو مخالف أخلاقي مرتبط بانتهاك النزاهة العلمية.

اذن يُمكننا تقسيم البلاجيا بالنظر إلى جانبها الشكلي وجانبها الموضوعي (أو المعيار الشكلي والمعيار الموضوعي) المرتبطين بالبحث العلمي، واستنادا إلى ذلك نُفرّق بين البلاجيا الشكلية والبلاجيا الموضوعية (بلاجيا المحتوى والمضمون)، أيضا يمكن تقسيمها بالنظر إلى وسيلتها (أو معيار الوسيلة) إلى نوعين: البلاجيا الكلاسيكية (التقليدية) والبلاجيا الحديثة (الالكترونية أو الرقمية)[2].

أولا: الانتحال الشكلي

يرتبط الانتحال الشكلي (البلاجيا الشكلية) بشكل البحث المنتحَل – بفتح الحاء المهملة – ؛ فيُغيّر مثلا الطالب أو الباحث المنتحِل – بكسر الحاء المهملة (PLAGIARISTE) – المعلومات التي تُكتب على صفحة واجهة البحث(LA PAGE DE GARDE) كأن يُغيّر عنوان البحث مثلا ويستبدله بعنوان آخر، مع الإبقاء على محتواه دون تغيير أو تبديل، أو أن يُبقي على العنوان ويُغيّر فقط المعلومات الشخصية التي تخصّه كالاسم واللّقب، واسم المؤسسة الجامعية (جامعة، كلية، معهد، مركز، ملحقة،...) المسجل بها أو التي ينتسب إليها والسنة الجامعية الجارية التي أُنجز أو نُوقش فيها البحث...إلخ.

ثانيا: الانتحال الموضوعي

أو البلاجيا الموضوعية؛ تتعلق بموضوع أو مضمون البحث العلمي فكلّ طالب أو باحث انتحل مضمون بحث علمي كاملا ونسبه إلى نفسه يكون قد مارس انتحالا موضوعيا، وهنا قد يحتاج هذا الطالب أو الباحث المنتحِل إلى ممارسة الانتحال الشكلي أيضا؛ إذ من خلالها ينسب البحث إلى نفسه عن طريق حذف كلّ البيانات التي تُشير إلى صاحبه (مؤلّفه الحقيقي)، ويضع بدلا منها بياناته الخاصة الشخصية.

كذلك يُعتبر انتحالا موضوعيا: كل عملية تغيير أو تبديل تطال مضمون البحث أو محتواه على وجه السرقة؛ فإذا قام الطالب أو المنتحِل باقتطاع جزءٍ من بحث، وطبعه تحت عنوان معين (أي تحت عنوان آخر مغاير)، أو ألحقه ببحثه ونسبه إلى نفسه دون أن يُشير إلى ذلك، يكون قد مارس انتحالا موضوعيا. أيضا يُعتبر انتحالا موضوعيا: كل طالب أو باحث يتصرّف في موضوع البحث ما إما بالاختصار أو التلخيص أو إعادة الصياغة، دون أن ينسب أصل موضوع هذا البحث – قبل التصرّف فيه – إلى مؤلفه الحقيقي والفعلي.

يستوي في هذا النوع من الانتحال أنْ يُبقي الطالب أو الباحث على مضمون أو موضوع البحث على لغته الأصلية أو أن يُترجمه إلى لغة أخرى، سواء قام بانتحاله كاملا أو اجتزأ منه جزءًا وطبعه مُستقلا تحت عنوانٍ مُغايرٍ أو ألحقه ببحثه كما تقدّم.

[2] http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%

المطلب الثاني: تدابير الوقاية من السرقة العلمية

تعدّ الوقاية من السرقة العلمية في الجزائر من أولويات السياسة الأكاديمية والتربوية، نظراً لما تشكّله هذه الظاهرة من تهديد لمصداقية البحث العلمي وجودته، لذلك اعتمدت المؤسسات الجامعية والبحثية مجموعة من التدابير الوقائية الرامية إلى تعزيز النزاهة العلمية، من بينها نشر ثقافة الأمانة الفكرية لدى الطلبة والباحثين عبر إدراج مواد تربوية متعلقة بأخلاقيات البحث، وتنظيم دورات تكوينية حول أساليب التوثيق العلمي السليم، كما تمّ اعتماد برامج رقمية متطورة للكشف عن التشابه والنقل غير المشروع في المذكرات والأطروحات، إلى جانب ذلك وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نصوصاً تنظيمية تُجرّم أفعال الانتحال وتحدد العقوبات التأديبية المترتبة عنها مع تشجيع إنشاء لجان مختصة على مستوى الجامعات لمتابعة حالات الغش العلمي والتحقق منها وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى ترسيخ ثقافة البحث النزيه وتحقيق جودة أكاديمية قائمة على الاحترام الكامل للملكية الفكرية.

الفرع الأول: تدابير التحسيس والتوعية

طبقا لنص المادة 04 من القرار الوزاري رقم 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، فإن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي تلتزم بإتخاذ تدابير التحسيس والتوعية من خلال:

-تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية.

-تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه.

-إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

-إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي.

إدراج عبارة "التعهد بالإلتزام بالنزاهة العلمية" والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

الفرع الثاني: تنظيم تأطير التكوين في الدكتوراه ونشاطات البحث العلمي

طبقا لنص المادة 05 القرار الوزاري رقم 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها فانه تتولى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ما يأتي:

-إحترام تخصص كل أستاذ باحث أو باحث دائم عند تكليفهم بالإشراف على نشاطات وأعمال البحث.

-تشكيل لجان المناقشة والخبرة العلمية من بين الكفاءات المختصة في ميدانها العلمي، لاسيما بالنسبة للأطروحات، المذكرات، مشاريع البحث، المقالات والمطبوعات البيداغوجية.

-إختيار مواضيع مذكرات التخرج ومذكرات الماستر وأطروحات الدكتوراه، إستنادا إلى قاعدة بيانات بعناوين المذكرات والأطروحات ومواضيعها التي تم تناولها من قبل، من أجل تجنب عمليات النقل من الإنترنت والسرقة العلمية.

-إلزام طالب الدكتوراه بالإمضاء على ميثاق الأطروحة.

-إلزام الطالب والأستاذ الباحث والأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي والباحث الدائم بتقديم تقرير سنوي عن حالة تقدم أعمال البحث أمام الهيئات العلمية من أجل المتابعة والتقييم حسب الكيفيات المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

الفرع الثالث: تدابير الرقابة

طبقا لنص المادة 06 و07 من القرار الوزاري رقم 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، فإن مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث تلزم بإتخاذ تدابير الرقابة التالية:

-تأسيس على مستوى المواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، قاعدة بيانات لكل الأعمال المنجزة من قبل الطلبة والأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائميين، تشمل على الخصوص مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، تقارير التربصات الميدانية مشاريع البحث، والمطبوعات البيداغوجية.

-تأسيس لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث، قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين والأساتذة الباحثين الإستشفائيين الجامعيين والباحثين الدائمين حسب شعبهم وتخصصهم، وسيرهم الذاتية ومجالات إهتماماتهم العلمية والبحثية، للإستعانة بخبرتهم من أجل تقييم أعمال وأنشطة البحث العلمي.

-شراء حقوق إستعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية أو إستعمال البرمجيات المجانية المتوفرة في شبكة الإنترنت وغيرها من البرمجيات المتوفرة أو إنشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية.

ويتعين على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث إستشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة، إمضاء إلتزام بالنزاهة العلمية يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث[3].

وبهذا الصدد وضع معهد الحقوق بالمركز الجامعي هاته الوثائق:

-استمارة الإذن بالمناقشة وترسل مع المذكرة قبل المناقشة، يمضي فيها المشرف.

-تصريح شرفي بالنزاهة (ترسل مع المذكرة النهائية يمضي فيها كل طالب على ورقة خاصة به.

-إشهاد بإجراء التعديلات على المذكرة والذي يرسله رئيس اللجنة فقط بعد المناقشة والطالب يتوجه بها الى رئيس اللجنة للإمضاء ومن ثم يسلمها للإدارة.

[3] انظر للملحق المرفق بالقرار الوزاري 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، والمقصود بوحدة التعليم والبحث طبقا لهذا القرار هو الكلية، المعهد بالجامعة، المعهد بالمركز الجامعي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة

Centre Universitaire
Abdelhafid Boussouf- Mila

معهد الحقوق

Institute of law

الميدان : حقوق
التخصص :

السنة الجامعية : 2025/2024

استمارة الإذن بالمناقشة

أنا الممضي أسفله الأستاذ :.....

الدرجة العلمية :.....

المؤسسة :.....

التخصص :.....

المشرف على مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تحت عنوان :.....

.....

.....

للطالبين :

الطالب الأول : .....

الطالب الثاني : .....

وبعد الاطلاع على مسودة مذكرة التخرج، والتأكد من استكمال الطالب لجميع فصول بحثه تحريرا ومراجعة، بما في ذلك المقدمة، الخاتمة، المراجع والفهارس، وقيامه بالتعديلات والتصويبات المطلوبة منه، أمنح الطالب الإذن بالمناقشة أما لجنة المناقشة.

الأستاذ المشرف (الاسم والتوقيع) :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة

Centre Universitaire
Abdelhafid Boussouf- Mila

معهد الحقوق

Institute of law

ميلة في :.....

إشهاد بإجراء التعديلات على مذكرة الماستر

أنا الموقع أدناه، الأستاذ (ة) :

.....

رئيس لجنة مناقشة مذكرة الطلبة :

1.

2.

الموسومة

بـ:.....

.....

.....

ماستر أكاديمي، السنة الجامعية 2025/2024، تخصص :.....

أشهد بأن الطلبة قد قاموا بالتعديلات المطلوبة من طرف أعضاء لجنة الناقشة.

توقيع الأستاذ(ة) رئيس اللجنة(ة) :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة

Centre Universitaire
Abdelhafid Boussouf- Mila

معهد الحقوق

Institute of law

الميدان: حقوق
التخصص:.....

السنة الجامعية: 2025/2024

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث (نسخة إلكترونية)

أنا الممضي أسفله،

الطالب(ة).....

المزداد (ة) بتاريخ.....بـ.....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم .....

الحامل(ة) لبطاقة الطالب رقم.....

والصادرة عن.....بتاريخ .....

المسجل(ة) بمعهد الحقوق بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف بميلة تخصص: ماستر قانون .....

للسنة الجامعية: 2025/2024.

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

.....

.....

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز هذا البحث، وذلك وفقا للقرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

ميلة، في .....

إمضاء الطالب(ة):

المطلب الثالث: مكافحة السرقة العلمية

تُعدّ مكافحة السرقة العلمية ضرورة أساسية للحفاظ على نزاهة البحث وجودته، إذ لا يمكن تحقيق تقدم معرفي حقيقي في غياب الأمانة الفكرية، وتقوم هذه المكافحة على جملة من الإجراءات، أبرزها نشر الوعي بين الطلبة والباحثين بأهمية الالتزام بقواعد الاقتباس والتوثيق السليم، مع إدراج وحدات تعليمية متخصصة في المناهج الجامعية حول أخلاقيات البحث العلمي، كما تساهم المؤسسات الأكاديمية في التصدي لهذه الظاهرة من خلال وضع سياسات واضحة وعقوبات رادعة، واعتماد برامج وتقنيات حديثة للكشف عن الانتحال، وإلى جانب الجانب الردعي ينبغي تشجيع ثقافة الإبداع والإنتاج الشخصي، وتوفير التأطير والتوجيه الكافي للباحثين، بما يعزز روح المسؤولية والجدية، فمكافحة السرقة العلمية ليست مجرد إجراءات تقنية أو قانونية، بل هي ترسيخ لقيم أخلاقية تعكس احترام الجهد العلمي، وتضمن مصداقية المعرفة وثقة المجتمع في الجامعة ومؤسسات البحث.

الفرع الأول: إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية للطالب ومعاقبتها

طبقا لنصوص المواد من 08 إلى 17 من القرار الوزاري رقم 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، فان إجراءات النظر في الاخطار بالسرقة العلمية للطالب ومعاقبتها تتمثل في:

-يكون الاخطار بوجود سرقة علمية بواسطة تقرير كتابي مفصل ومرفق بالوثائق والأدلة المادية المثبتة ويسلم الى مسؤول وحدة التعليم والبحث[4].

-يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث التقرير الكتابي فورا الى لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة من أجل إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنه، والتي بدورها تقدم تقريرها النهائي لمسؤول وحدة التعليم والبحث بعد إجراء التحقيقات والتحريات اللازمة في أجل لا يتعدى 30 يوما إبتداءا من تاريخ الإخطار، وعندما يتضمن تقرير لجنة الاداب والاخلاقيات للمؤسسة ثبوت السرقة العلمية، يحيل مسؤول وحدة التعليم والبحث، الملف على مجلس تأديب الوحدة.

-اعلام الطالب المتهم بالسرقة العلمية من طرف مسؤول وحدة التعليم والبحث، كتابيا بالوقائع المنسوبة إليه والأدلة المادية الثبوتية مرفقا بمقرر الإحالة على مجلس التأديب وتاريخ ومكان إنعقاده خلال الآجال المنصوص عليها في التنظيم الساري المفعول.

-اجتماع المجلس التأديبي لوحدة التعليم في الآجال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به للفصل في الوقائع المعروضة عليه.

-يستمع أعضاء مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث للتقرير الذي يقدمه أحد أعضاء لجنة الأداب والأخلاقيات للمؤسسة الجامعية، الذي يجب أن يتضمن الوقائع المنسوبة للطالب، والأدلة التي سمحت بالتأكد من صحة وقوع السرقة العلمية، ثم يستمع للطالب المتهم من أجل تقديم دفاعه.

[4] يقصد بمسؤول وحدة التعليم والبحث طبقا لنص المادة 02 من القرار الوزاري 1082، عميد الكلية، مدير المعهد بالجامعة، مدير المعهد بالمركز الجامعي.

-المثول الشخصي للطالب المتهم أمام المجلس التأديبي ماعدا في حالة القوة القاهرة يمكن له إحضار أي شخص لمرافقته في الدفاع عن نفسه، ويتعين عليه هنا إخطار مسؤول وحدة التعليم والبحث كتابيا بأسماء الأشخاص الذين يرافقونه في الدفاع عن نفسه قبل انعقاد المجلس التأديبي بثلاثة أيام على الأقل، واذا تعذر حضور الطالب المتهم لأسباب مبررة يمكن أن يلتمس كتابيا من مسؤول وحدة التعليم والبحث، تمثيله من قبل مدافعه وأن يقدم ملاحظاته ودفوعه كتابيا قبل إنعقاد مجلس التأديب بثلاثة أيام.

-تسجيل المجلس التأديبي بمحضر الإستماع كل الوقائع المنسوبة للطالب المتهم كما هي محددة في تقرير لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة، إضافة لملاحظات الطالب وتبريراته.

-فصل المجلس التأديبي في الوقائع المنسوبة للطالب المتهم خلال الآجال المحددة في التنظيم المعمول به.

- إمكانية الطعن في القرار الذي يتخذه المجلس التأديبي من طرف الطالب المتهم بالسرقة العلمية امام مجلس تأديب المؤسسة الجامعية[5].

الفرع الثاني: عقوبات السرقة العلمية

طبقا لأحكام المواد من 27 الى 30 من القرار الوزاري رقم 1082 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، فان العقوبات عن السرقة العلمية الواردة بالمادة 03 من هذا القرار تتمثل في:

-إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه للطالب.

-إيقاف نشر الاعمال أو سحبها من النشر للأستاذ الباحث الجامعي في شكل مذكرات ماجستير واطروحات ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى سواءا أثناء أو بعد مناقشتها أو عرضها للتقييم ويعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.

-إيقاف جميع المتابعات التأديبية ضد كل شخص لعدم كفاية الأدلة أو بسبب وقائع غير واردة في نص المادة 03 من هذا القرار.

-إمكانية المقاضاة من طرف كل جهة متضررة من فعل ثابت للسرقة العلمية[6]، اذ تنص المادة 151 من الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، على انه يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من يقوم بالأعمال الآتية:

-الكشف غير المشروع للمصنف أو المساس بسلامة مصنف أو أداء لفنان مؤد أو عازف.

-إستنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة.

-إستيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء

[5] انظر أحكام القرار الوزاري رقم 371 المؤرخ في 11 يونيو 2014، الذي يتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها.

[6] انظر الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الجريدة الرسمية العدد 44، المؤرخ في 23 يوليو 2003.

-بيع نسخ مقلدة لمصنف أو أداء

-تأجير أو وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف أو أداء.

والمادة 153 من الأمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تنص على انه يعاقب مرتكب جنحة تقليد مصنف أو أداء كما هو منصوص عليه في المادتين 151 و 152 أعلاه، بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات وبغرامة من خمسمائة ألف دج (500.000 دج) الى مليون دينار(1.000.000) سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج.

وطبقا للمادة 158 من نفس الامر فانها تنص على انه يمكن للجهة القضائية المختصة بطلب من الطرف المدني أن تأمر بنشر أحكام الإدانة كاملة أو مجزأة في الصحف التي تعينها، وتعليق هذه الأحكام في الأماكن التي تحددها ومن ضمن ذلك على باب مسكن المحكوم عليه وكل مؤسسة او قاعة حفلات يملكها، على ان يكون ذلك على نفقة هذا الأخير شريطة ان لا تتعدى هذه المصاريف الغرامة المحكوم بها.